



اسم المقال: الولايات المتحدة الامريكية واصلاح الامم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى

اسم الكاتب: د.محمد ياس خضير، د. صبحي فاروق صبحي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2116>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 04:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



"الولايات المتحدة الأمريكية" وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى

الدكتور
محمد ياس خضير^(١)

الدكتور
صبحي فاروق صبحي^(**)

تعد منظمة الأمم المتحدة الجهة التي تهتم بمعالجة المشكلات الدولية كما جاء في فلسفة تأسيسها ، إلا أن التطبيق العملي لمنظمة الأمم المتحدة يوضح أن المقاصد الأساسية التي أسست لأجلها المنظمة الدولية لم تتحقق في واقع المنظمة الدولية أشار ويوضح إلى سيطرة طرف دون آخر على مسارات حركة المنظمة الدولية مما أدى إلى تضييق إمكاناتها القانونية والمؤسسية لإصدار قرارات لا تتسجم بأي صيغة من الصيغ مع مبادئ وأمن الدوليين ، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

تحتل الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة أدت بالضرورة المطلقة إلى أن تكون المنظمة الدولية منظمة الولايات المتحدة الأمريكية لأضفاء شرعية حول قرارات بعينها ، في الوقت نفسه يتم تغييب إرادة المنظمات تعرضت سياساتها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

تعد هذه الأرواحية التي تعانيها المنظمة الدولية أدت بالنتيجة إلى إعادة التفكير في واقع المنظمة الدولية ، وإلى ضرورة تحقيق الإصلاح الواقعي والفعلي للمنظمة للنهوض بواقعها المتردي والانتقال بها إلى المستوى الذي تتعامل مع القضايا الدولية .

إن عملية تحول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تؤيد فكرة إجراء إصلاحات يمكن أن ترتقي بواقع المنظمة الدولية نحو الأحسن وتقلل من سطوة وسيطرة الدول الدائمة العضوية على مسارات الحركة للمنظمة الدولية ، مما يفتح آفاقاً جديدة للإصلاح بضرورة بقاء المنظمة في إطار الفعل والتأثير الأمريكي . لهذا فإن هناك حاجة إلى إصلاح المنظمة الدولية ، نتيجة للقصور الذي تعاني منه هذه المنظمة والذي ينعكس بالنتيجة بآثاره السلبية على الأمن والصحة ، نتيجة للأستخدام المفرط وغير القانوني لمكونات القوة والقدرة التي تمتلكها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لامتلاكها حق النقض الفيتو .

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث لمعرفة واقع منظمة الامم المتحدة والاسباب الداعمة لاجراء عملية اصلاحية شاملة لهذه المنظمة ، والرؤية الامريكية للاصلاح نتيجة للدور الامريكي المحوري في عملية اصلاح منظمة الامم المتحدة.

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

١. فهم وتحليل الاسباب الموجبة لاصلاح منظمة الامم المتحدة.
٢. دراسة المقترحات المقدمة لاصلاح أجهزة منظمة الامم المتحدة.
٣. تحديد ابعاد واتجاهات الموقف الامريكي من اصلاح منظمة الامم المتحدة.

اشكالية البحث :

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب المسيطر في السياسة الدولية ، مستخدمة وسائل عده في تحقيق هيمنتها ، ومنها اعادة توجيه المنظمة الدولية والتي اصبحت حسب الرأي الامريكي لاتتلائم مع متطلبات الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، لهذا استمرت في اضعاف دور الامم المتحدة عن طريق الضغط على اعضائها من اجل تبني سياسات الولايات المتحدة او عن طريق تجاوز المنظمة الدولية اذ ما تعارضت سياسات المنظمة الدولية مع مصالحها الاستراتيجية ، لذلك وقفت الولايات المتحدة الامريكية بالضد من أي تغيير في وضع المنظمة الدولية او اجراء أي اصلاحات لاتتلائم مع مصالحها واهدافها . لهذا نشأت اشكالية البحث : مجموعة من الاسئلة وفي مقدمتها ما هي الاسباب التي دعت لأجراء الإصلاحات ؟ وما هو دور المنظمة الدولية في اصلاح الامم المتحدة ؟ هل ان مجلس الامن قابل لتعديل سياساته عن طريق التصديق على اصلاحات المنظمة الدولية ؟ هل ان اصلاح مجلس الامن عن طريق زيادة أعضائه سوف يصحح الاختلال القائم في النظام الدولي ؟ ام يزيد تعقيدها ؟ هل ان القوى الكبرى ستوافق على اصلاح المنظمة الدولية ؟ وما الرؤية الامريكية للإصلاح ؟ وما هو مستقبل اصلاح الامم المتحدة ؟ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها: ان واقع المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" يعكس للبيئة الدولية السائدة ، وان ضرورات اصلاح المنظمة عن طريق توسيع التمثيل في مجلس الامن او عن طريق نقل صلاحيات مجلس الامن الى الجمعية العامة تعيقها متطلبات استمرار الهيمنة الامريكية وذلك باستخدام الأخيرة مكانتها في مجلس الامن وقوتها الاقتصادية والعسكرية .

عام ١٩٦٨ لتفسير مفهوم الإصلاح وتوصل على أنه يعني ضمناً أحداث تغييرات في الأساليب والممارسات والإجراءات والهياكل لتحسين أداء احدى المنظمات او المنظومة ككل ، وبالتالي فالمقصود بالإصلاح لم يكن سوى اقتراحات من أجل تحقيق اصلاح جزئي وليس المقصود اصلاح جذري^(١).

ومن هذا المنطلق فالاصلاح هو عملية تحويل او الغاء ما هو قائم من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات ، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة واستحداث كل ما يتصل بها من مفاهيم ونظم ، اذ يعد الاصلاح وسيلة للانتقال على ما هو موجود اليوم الى ما يريد ان يراه المصلحون في المستقبل^(٢).

وبعبارة ادق ان مفهوم الاصلاح يقصد به ان المنظمة بحاجة لإعادة تشكيل ملموس ، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل افضل فالهدف الأساسي لهذا الاصلاح هو بلوغ اقصى فاعلية مؤسسية للأمم المتحدة^(٣).

إن الغرض من إصلاح الأمم المتحدة ، ينبغي أن يتمثل من تمكينها من أن تستجيب بصورة فعالة للمتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية^(٤).

أن موضوع اصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً سياسياً فهو مرتبط بالدرجة الأولى بالدول التي تريد الاصلاح ، وهذا يعكس الصراع ما بين دول تريد ان تبقى محتفظة بمكانتها ودول تريد اجراء تعديلات واخرى تريد ان تحصل على دور مؤثر في مجلس الأمن.

ثانياً: أسباب الاصلاح

ان الدول التي تؤيد فكرة اجراء اصلاحات في المنظمة الدولية في الميثاق وفي عضوية مجلس الأمن وفي الجمعية العامة لديها أسبابها الداعمة لعملية الاصلاح ، يضاف الى ذلك مرور مدة زمنية

(١) أمانة معين حسن مؤمن، اصلاح الامم المتحدة دراسة حالة مجلس الامن ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٩، ص ٤٤.

(٢) اسامة مرتضى باقر ، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة النهدين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ص ١٩٩.

(٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة المقدم الى الدورة (٥١) للجمعية العامة ، اصلاح الامم المتحدة - تدابير ومقترحات ، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23) في كانون الاول ١٩٩٧.

(٤) د.فكرت نامق العاني، البيئة الدولية الجديد وضرورات إصلاح الأمم المتحدة، مجلة قضايا سياسية ، العددان (٤/٣) (جامعة النهدين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٤) ، ص ٢. وللاستزادة ينظر : الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن اعمال دورتها السابعة والثلاثون المسانفة - الجمعية العامة - الدورة الثانية والستون ، الملحق (١٦) (A/52/16/Add.1) (نيويورك : الامم المتحدة ، ١٩٩٧) ص ٦.

عوية على ابرام الميثاق وبروز مكان من ضعف خطيرة اثيرت وسوف تؤثر على مستقبل دور الامم المتحدة ، كما ان دخول النظام الدولي مراحل دراماتيكية سريعة اثيرت وسوف تؤثر بشكل او باخر على مستقبل الامم المتحدة^(١) ولعل أهم هذه الأسباب:-

لم يكن المجتمع الدولي مقتنعا في يوم من الأيام بتشكيل مجلس الأمن أو باليات صنع القرار فيه، فحاضر جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ اشارت الى ان دول العالم لم تكن سعيدة او رحيمة بمعظم ماورد في نصوص المشروع المتعلق بمجلس الأمن ، فقد دار الجدل حول قضيتين اساسيتين وهما ، الأولى تتعلق بتشكيل المجلس حيث لم تكن الدول الصغرى ولا المتوسطة عضوا فيه ، بينما سمي مجلس المنتصرين في الحرب ، والثانية تتعلق بعملية صنع القرار فيه إذ لم تكن أغلب الدول مقتنعة بضرورات ومبررات وجود حق الفيتو للدول الخمس الدائمة العضوية فيه.^(٢)

تصور ميثاق الامم المتحدة في معالجة القضايا التي تخص الامم التي لا تمتلك تأثيرا في مجلس الامن نتيجة عدم مشاركتها في صياغة الميثاق ونتيجة تناقض بين الديباجة والمواد ، لا بل ان مواد الميثاق استخدمت في مواضع تخدم مصالح القوى الكبرى فقط، فالحروب التي وقعت بعد انشاء المنظمة الدولية التي وصل عددها الى ٦٥ حربا حتى عام ٢٠٠٩ لم تقم الامم المتحدة باتخاذ اجراءات مناسبة لمنع حربها او على الاقل انهاؤها وياقل الخسائر .

عدم إخضاع مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة ، فهي الأساس في هذه المنظمة الدولية ، والتي ينبغي أن تكون لقراراتها قوة القانون ، لا كما هي اليوم تصدر القرارات ولكن لا تنفذ ، وقد أخذ مجلس الأمن المنطق عن الهيئة كل الصلاحيات ، وكان من المفترض ان يكون مجلس الأمن مسؤولاً أمام هيئة الأمم المتحدة ، وينفذ قراراتها ، وينبغي أن يُنتخب أعضاء مجلس الأمن من قبل هيئة الأمم المتحدة ، وليس أن تكون الدول الكبرى أعضاء دائمين في الوقت الحاضر.^(٣)

١ حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ (الكويت : عالم المعرفة ٢٠٢ ص ٤٠٢ ، وللاستزادة ينظر المصدر نفسه.

٢ حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الامن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣١٦) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥) ص ١١٢-١١٣. وللاستزادة حول الأسباب الموجبة للإصلاح ينظر: مجلة المختار، إصلاح الأمم المتحدة، العدد(١) ص ٥ شهرية بغداد، ٢٠٠٥، ص ٥.

٣ عبد الحمدي، الطريق لأصلاح منظمة الامم المتحدة، مجلة الأفق المفتوح ، واشنطن، ٢٠٠٤،
http://www.iraqiwriter.com/disc/General_Articles/bbb/aaa_iraqi_writer_general_article_get

٤. تأكيد الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان على ضرورة إصلاح مجلس الأمن وذلك بقوة تغيرت التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين منذ تشكيل المجلس، كما تغيرت القوة بين الأعضاء، غير أن مجلس الأمن كان تغيره بطيئاً، والقرارات لا يمكن تنفيذها بأعضاء مجلس الأمن وحدهم، ولكنها تتطلب مشاركة عسكرية ومالية وسياسية كبيرة من جانب دول أخرى، وكثيراً كانت القرارات المتخذة والتفويضات الممنوحة تفتقر إلى العناصر الأساسية المتمثلة في الواقعية والموارد الكافية، والتصميم السياسي على تنفيذها، وكثيراً ما يلجأ الأمين العام إلى الاستجداء لقرارات مجلس الأمن، كما أن ندرة التمثيل من القاعدة الواسعة للأعضاء تحد كثيراً من تقديم لقرارات المجلس^(١).
٥. الغموض وعدم الوضوح في العديد من نصوص الميثاق التي ظهرت في الممارسة وتحديداً ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بفلسطين، فضلاً عن ذلك لم تعد الصورة واضحة فيما يتعلق بالسلطة التي يتعين على الأمم المتحدة ان تضطلع بها في مجالات حفظ السلم والأمن الدوليين.^(٢)
٦. الحاجة الى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، فقد أظهرت الممارسة أنتفاء الحاجة الى بعض الأجهزة الرئيسة التي نص الميثاق عليها، وامثلتها مجلس الوصايا ومعه نظام الوصاية الدولي^(٣).
٧. عدم ملائمة تشكيل مجلس الأمن بتشكيلته الحالية لموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر فمجلس الأمن بتشكيلته هذه لا يمثل إرادة المجتمع الدولي انما هو يعبر عن خريطة القوى العظمى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.^(٤)
٨. الخلل في التوازن بين سلطات الأجهزة والفروع الرئيسة للمنظمة الدولية لاسيما بين الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية، وايضا ظهرت الحاجة الى تشكيل نظام جديد لتمويل المنظمة الامم المتحدة، نتيجة للأزمات المالية التي واجهتها ومازالت هذه المنظمة^(٥).
- المحور الثاني: اتجاهات اصلاح الامم المتحدة

(١) مذكرة الأمين العام، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

www.un.org/secureworld

(٢) افكرت نامق العالني، البيئية الدولية الجديدة وضرورات إصلاح الامم المتحدة، المصدر السابق، ص ٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣-٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د.حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ٤٠٤.

الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. إذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المنتصرين الجيوسراتيجية. لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسليح النووي، فضلا عن التعافي السريع لألمانيا واليابان، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن،

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب بين طرفي الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذلك، حق النقض في مجلس الأمن لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة نفوذها ضد التمييز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق القرارات في حالة العدوان الاسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين، وهذا يعود لما لهذه الدولة من وزن في المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعدت توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطويع هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حال اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأميركية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

(١) عادل لطيفي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة وفكر الاثنين

٢٠٠٥/٠٩/١٩:

بإصلاح الأمم المتحدة وضمن فعالياتها ، حتى أصبحت فيه الحرب على الإرهاب والحد من النزاعات الإقليمية والعرقية الهاجس الأول للدول الكبرى.

وبالرغم من تعارض المنطلقات التي تحرك كل طرف للمطالبة بإصلاح هذا الهيكل الدولي، فهناك اتفاق ضمني بين هذه الأطراف على أن الإصلاح يمر عبر إدخال نوع من التوازن على تركيبة مجلس الأمن بتوسيع العضوية الدائمة وكذلك حق النقض.

وأصبح نتيجة ذلك مجلس الأمن هو السبيل لإجراء أي تغيير في العلاقات الدولية، وهذا يعني التسليم ضمناً بأن معضلة العلاقات الدولية هي أمنية وأن حلها لن يكون إلا عن طريق هيكل أممي.

لقد مر مجلس الأمن بثلاث مراحل رئيسية^(١) :

المرحلة الأولى : والتي أعقبت تأسيسه، فقد تم استخدامه كأداة للقضاء على أي إمكانية لعودة قوى المحور ، وفي هذا السياق أضفى مجلس الأمن شرعية على الإجراءات العقابية والوقائية التي ارادتها الدول المنتصرة ولاسيما الغربية منها. إذ أضفى بذلك شرعية على مكاسب المنتصرين الجيوستراتيجية.

لكن بروز الاتحاد السوفيتي، وبداية عصر التسلح النووي ، فضلا عن التعافي السريع لألمانيا واليابان، أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن ،

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب الباردة، أصبحت مهمة مجلس الأمن هي المحافظة على توازن الرعب بين طرفي الصراع الدولي، المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

ولم تستخدم الدول الدائمة العضوية، من هذا الجانب أو من ذلك، حق النقض في مجلس الأمن لحماية دولة ما إلا إذا كانت تدور في فلكها السياسي والعسكري، ولم يحصل أن استخدمت أي دولة نفوذها ضد التمييز العنصري في أفريقيا، إلا في مرحلة متأخرة، كما لم يحصل أن تمت متابعة تطبيق القرارات في حالة العدوان الاسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين، وهذا يعود لما لهذه الدولة من وزن في المعادلة الغربية إبان الحرب الباردة.

أما المرحلة الثالثة : والتي بدأت مع حرب الخليج الثانية وأعدت توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، وفيها برزت بوضوح أكثر نزعة تطويع هذه المؤسسة لأغراض الدول الكبرى سواء في حل اتفاقها أو اختلافها، وقد كانت الحرب الأميركية الأخيرة على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ شاهداً

(١) عادل لطيفي ، هل العالم في حاجة إلى مجلس الأمن؟ ، (الشبكة الإسلامية) ، المركز الإعلامي ثقافة وفكر الاثني

٢٠٠٥/٠٩/١٩:

التي شكلت أية توصية بشأن تغيير تشكيل المجموعات الإقليمية الحالية لأغراض انتخابية عامة أو غيرها من أغراض الأمم المتحدة.

ويقضي النموذج ألف بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

النموذج - أ-

المجموعة	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الدائمة (المستمرة)	عدد الدول	المنطقة الإقليمية
٦	٤	٢	٠	٥٣	أفريقيا
٦	٣	٢	١	٥٦	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
٦	٢	١	٣	٤٧	أوروبا
٦	٤	١	١	٣٥	الأمريكتان
٢٤	١٣	٦	٥	١٩١	مجاميع النموذج ألف

المصدر: النموذج أ: مذكرة الأمين العام، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص ٩٢ www.un.org/secureworld

ويقضي النموذج باء بعدم إنشاء أي مقاعد دائمة جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثماني مقاعد قابلة للتجديد مدتها ٤ سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان (وغير قابل للتجديد)، مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

نموذج - ب-

المجموعة	المقاعد الجديدة لمدة سنتين (غير القابلة للتجديد)	المقاعد المقترحة القابلة للتجديد التي مدتها ٤ سنوات	المقاعد الدائمة (المستمرة)	عدد الدول	المنطقة الإقليمية
٦	٤	٢	صفر	٥٣	أفريقيا
٦	٣	٢	١	٥٦	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
٦	١	٢	٣	٤٧	أوروبا
٦	٣	٢	١	٣٥	الأمريكتان
٢٤	١١	٨	٥	١٩١	مجاميع النموذج باء

المصدر: النموذج ب: مذكرة الأمين العام، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥ ص ٩٢ www.un.org/secureworld

على مثل محاولات هذا التوظيف السياسي لمجلس الأمن، الذي انتهى إلى تحييده بسبب الخلاف على مستوى المصالح بين مكوناته الفاعلة.

ان رؤية إصلاح مجلس الأمن كما يرى دعاة يكون بزيادة أعضاء هذا المجلس فهناك اقتراحات عديدة ولعل أهمها^(١):

الخيار الأول: ويعرف بصيغة ٥+٥ ويدور حول إضافة خمسة مقاعد دائمة يخصص اثنان منها لقوى ذات وزن عالمي، أما الثلاثة الباقية فتخصص لقوى اقليمية تمثل القارات الثلاث افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية، بحيث تختص كل قارة بمقعد دائم واحد وتضاف خمس مقاعد غير دائمة اخرى يتم شغلها بالتناوب.

الخيار الثاني: ويعرف بصيغة ٢+٣+١+٤ ويتمثل في منح المانيا واليابان مقعدين دائمين من نوع فيتو وثلاث مقاعد شبة دائمة تختار على اساس اقليمي وتختص للقارات الثلاث افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ومقعد واحد يخصص لقوة ذات وزن عالمي يتم شغلة بالاقتراع العام من جانب الدول الأعضاء فضلاً عن اربع مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالتناوب على وفق النظام المعمول به حالياً.

الخيار الثالث: ويعرف بصيغة ٢+٦+٢ ويختلف عن الخيار الثاني في تخصيصه مقعدين شبة دائمين لكل من القارات الثلاث افريقيا واسيا واميركا اللاتينية ومقعدين يتم شغلها على اساس عالمي من قائمة محدودة من الدول يتم تسميتها على اسس موضوعية.

الخيار الرابع: ويعرف بصيغة ٥+٥ المعدلة ويقضي بإضافة خمسة مقاعد دائمة فقط يتم شغلها جيداً بالتناوب بحيث يشغل اثنان منهما على وفق المعايير العالمية وثلاثة على وفق المعايير الاقليمية وغيره اسس مقعد واحد لكل من القارات الثلاث افريقيا واسيا واميركا اللاتينية وتعديل الميثاق للنص على اسماء الدول التي يمكن ان تتناوب هذه المقاعد، ناهيك عن خمسة مقاعد غير دائمة يتم تناوبها على وفق للنظام المعمول به حالياً.

كما هناك اقتراح اخر قدمه للأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان عام ٢٠٠٥ وهو النموذجان (ألف وباء) (انظر الجدول أ و ب) كلاهما يقضيان بتوزيع المقاعد بين أربع مناطق إقليمية رئيسة تحدد على النحو لاتي: "أفريقيا" و "آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، و "أوروبا"، و "الأمريكتان". ويعد هذا الوصف مفيداً في الوصول إلى أحكام بشأن تكوين مجلس الأمن وتنفيذها، ولكن لم تقدم لجنة

(١) حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الأمن، المصدر السابق، ص ١١٧.

ان الإصلاح كما يذكره الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان بالنسبة لمجلس الأمن يجب ان يحقق المبادئ الآتية^(١):

(أ) ينبغي، تنفيذاً للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في اتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً، ولاسيما من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة، والمشاركة في عمليات السلام، والمساهمات في الأنشطة التطوعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية المضطلع بها دعماً لأهداف الأمم المتحدة. وينبغي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أن يكون من بين المعايير المهمة للمساهمة بلوغ المستوى المتفق عليه دولياً الذي يجب أن تبلغه المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ب) أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلاً للقاعدة الأوسع من الأعضاء، وخاصة من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار.

(ج) ألا يؤدي إلى إضعاف فعالية مجلس الأمن.

(د) أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعاً للمساءلة.

لهذا فإن إصلاح مجلس الأمن سوف يرتبط بموافقة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيد إلى حد ما انضمام اليابان والمانيا ومصر إلى مجلس الأمن، وذلك بسبب التحالفات الاستراتيجية فيما بينهما، فضلاً عن القدرة المالية التي تتمتع بها الدولتين، كما أن مصر أهمية كبيرة، فهي تمثل العالم العربي والإسلامي وقارة أفريقيا، إذ تشترط الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول المرشحة ان لا تخرج عن مسار السياسة الأمريكية^(٢).

وفي ضوء ذلك قد نتساءل ومن وجه نظر أكاديمية، هل ان هذه الرؤى والمقترحات المطروحة صالحة لإصلاح الامم المتحدة والتي ممكن ان تنعكس على اصلاح الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي؟.

وعليه فإننا بحاجة لدراسة المقترحات الأخرى المطروحة لنصل إلى النتيجة المتوخاة منها.

١١ نقل عن : مذكرة الأمين العام، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٥

www.un.org/secureworld

١٢ نظر بالتفصيل سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر وتوزيع، ٢٠٠٤) ص ٢٤٣-٢٨٠. وقارن : عبد الرحمن عبد العال، مصر وقضية إصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢) (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٢-١٤٥.

ثانياً : اصلاح الجمعية العامة للامم المتحدة

ان اطروحة اصلاح الجمعية العامة تنطلق من ان اصلاح النظام الدولي يمكن ان يتم عن طريق تبني اصلاحات جوهرية حقيقية في المنظمة الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق باعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمجلس الامن ومقارنتها مع صلاحيات الجمعية العامة للامم المتحدة . فهناك فرق شاسع بين الصلاحيات الممنوحة لكل جهاز من هذه الاجهزة، لذلك من المنطقي ان تنقل الصلاحيات الاساسية التي يتمتع بها مجلس الامن مثل فرض العقوبات او الموافقة على اجراء عمل عسكري الى الجمعية العامة لمناقشتها من قبل رؤساء الدول ومن ثم يتم التصويت عليها (١) ، او يتم تمكين الجمعية العامة من ممارسة رقابة سياسية فعلية على مجلس الامن ، اذ يصبح للجمعية العامة صلاحية مناقشة وتوصية واصدار مآثره من توصيات على قرارات مجلس الامن وتقاريره الدورية (٢) لتجنب ما حدث من اخطاء واجراءات غير مسؤولة اضررت بسمعة المنظمة الدولية.

تطبيق هذه الاطروحة يستند الى العديد من المبررات ، واهمها:

١. ان الوضع الدولي الذي نشأ عقب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ جعل العالم يدخل في أزمة رعب خطيرة نتيجة التدخلات الامريكية غير المبررة في الشؤون الداخلية للدول بحجة محاربة ما يسمى بـ"الارهاب" ، فهذا الامر يعد خطيراً جداً ، لان الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك مقعد دائم في مجلس الامن وحق النقض تحاول ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعيدا عن تدخلات هذه المنظمة بحجة فرض النظام الديمقراطي ومحاربة الارهاب . وهذا يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة، فأنظمة الحكم هي شأن داخلي لا يحق لأية دولة اخرى ان تتدخل فيه ، مما عبر عن أزمة حقيقية تعتري النظام الدولي وفي ظل عز حكومات دول العالم عن الوقوف بوجه الولايات المتحدة الامريكية واقتراح حلول ناجحة لحل ازمة الامم المتحدة التي ادت الى حدوث ازمات متعددة ومتكررة في النظام الدولي.

(١) ان هذا الاتجاه تؤيده غالبية دول العالم الثالث ، ولاسيما دول حركة عدم الانحياز ، والتي اكدت في مؤتمرها الخامس عشر في مصر ١١-١٦ تموز ٢٠٠٩ على ضرورة " تنشيط عمل الجمعية العامة ، نظراً لدورها المركزي ووضعها باعتبارها الهيئة الرئيسة للمناقشات وصنع السياسات والجهاز الممثل للأمم المتحدة" كما اكد رؤساء حكومات دول حركة عدم الانحياز على " ضرورة ان يلاحظ مجلس الامن وبصورة كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين وفقاً للمادة (٢) ١١ من الميثاق . كما اكدوا على ضرورة تنشيط دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المصدر : تقرير : مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز ، الوثيقة الختامية NAM2009/FD/DOC.1 (مصر : تموز ٢٠٠٩).

(٢) حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن .. ، المصدر السابق ، ص ٤١٦ .

٢. استخدام مجلس الامن ضد شعوب وحكومات دول عالم الجنوب ، مما يؤدي بالنتيجة الى بقائها على حالها متخلفة وبعيدة عن حركة الفعل الدولية ، مما قد يؤدي الى نتائج فعل عكسية

٣. ان الامم المتحدة وبمجلس امنها الحالي تعمل وفق سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا المطروحة ، وتحديدأ فيما يتعلق بموضوع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعاملت وما زالت مع الدول الكبرى بصيغ واطر مختلفة عن ما تعاملت به مع العراق وليبيا وايران وغيرها من الدول الأخرى ، وهذا يرجع الى القصور في واجبات هذه المنظمة ، فهذه المنظمة تنفذ رغبات الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية واعضاء مجلس الامن الدائمون في تعاملها مع ملفات نزع اسلحة الدمار الشامل ، وهذا واضح عن طريق تعاملها مع البرنامج النووي الاسرائيلي ، فليس لها الحق في أن تحقق في موضوع البرنامج النووي الاسرائيلي ، وهذا الامر تدعمه الولايات المتحدة الامريكية بحجة بقاء الغموض حول هذا البرنامج يعزز من نظرية الرعب الاسرائيلية ، فضلا عن انه يعزز من امن اسرائيل التي لا تحترم المواثيق وقرارات الامم المتحدة التي صدرت بشأنها (١) فضلا عن ذلك عزز محكمة العدل الدولية عن اصدار قرارات ضد رؤساء دول كالرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن الذي هو متهم بارتكابه جرائم حرب في العراق ، وضد حكومات اسرائيل التي ترتكب جرائم متكررة ضد الشعب الفلسطيني ، واصدارها قرارات ضد رؤساء الدول الضعيفة مثل الرئيس السوداني. لهذا فالاصلاح على وفق هذا المقترح ممكن ان يصحح الخلل في النظام الدولي .

٤. ان العديد من دول العالم تؤيد هذه الاطروحة استنادا الى ما يمكن ان تحققه من منفعة كبيرة يمكن ان تصحح بعض الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الاحادية ، التي افرزت كثير من المشكلات مثل الارهاب وانهيار الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن احتكار الولايات

١ ان تقوى النووية في العالم حسب احصائيات معهد سيبري لعام ٢٠٠٨ وصلت مخزوناتها من الاسلحة الاستراتيجية الى ارقام هائلة حيث تمتلك ٣٥٧٥ رأس حربي استراتيجي وروسيا ٣١١٣ والمملكة المتحدة ١٨٥ وفرنسا ٣٤٨ والصين ١٦١ رأس حربي وباكستان واسرائيل فان مخزوناتهما منشورة بشكل جزئي فقط وليس كاملاً. للاستزادة انظر : شانون ن. كايل وآخرون ، (٨-١) التقوى النووية في العالم ، ٢٠٠٨ ، في كتاب التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ، معهد ستوكهولم لبحاث السلام ، ترجمة عمر الايوبي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) ص ص ٥٨٢-٥٨٣ .

المتحدة الامريكية وسائل القوة والقدرة لوحدها فقط ، لهذا فان مصلحة دول العالم هو ان يكون هنالك حل جوهرى لمسالة انفراد الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثاً:الأصلاحات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة

كما هو معلوم هناك مقترحات اصلاح بميثاق الأمم المتحدة وبعض اجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ولعل من اهم القضايا المطروحة هي اعادة النظر في المبادئ والقواعد الأساسية العامة المنصوص عليها في الميثاق لأزالة ما يكتنفها من غموض او تحديث بعضها بما يتناسب مع التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية في جميع المجالات او لوضع حد للتفسيرات المتعارضة التي تحاول تطويع النصوص لخدمة اهداف ومطامح واجندات خاصة ، ومن بين اهم القواعد والمبادئ العامة التي تحتاج الى مراجعة مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدفاع الشرعي عن النفس وحق تقرير المصير^(١).

كما هنالك دعوات لاعادة تشكيل الوعاء التنظيمي للأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة والفروع التي تجاوزها الواقع مثل مجلس الوصاية ، فضلاً عن ذلك يجب إعادة تحديد العلاقة بين الأجهزة والفرع الرئيسية المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأمم المتحدة بما يضمن مزيداً من الشفافية والمساواة والديمقراطية في اطار من الفصل والتوازن بين السلطات، ناهيك عن وجود دعوات لاعادة وترسيخ العلاقة بين الأمم المتحدة بوصفها التجسيد المعاصر للتنظيم العالمي الشامل في مرحلة العولمة وبين المنظمات الدولية الأخرى بما فيها مؤسسات المجتمع المدني العالمي ،والاكثر من ذلك يجب وضع نظام جديد لتمويل وادارة الأنشطة المختلفة حتى يصبح للأمم المتحدة مواردها الذاتية التي تمكنها من النأي بنفسها عن اي ضغوط من الدول الممولة لأنشطتها^(٢).

لهذا جاء التقرير المقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) يصب في تلك التقييمات الأنفة الذكر ، ولاسيما بعد ان حاولت بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تجاوز المنظمة الدولية والأنفراد بقراراتها ، فقد ذكر الأمين العام في تقريره عام ٢٠٠٥ "إن جهدا كبيرا بهذا الحجم إصلاح إداري واسع بقدر عمقه - إنما هو السبيل الوحيد أماناً لتهيئة الأمانة العامة تهيئة تامة لتتواءم جميع ولاياتها فتستخدم موارد دولها الأعضاء بحكمة وتتحمل المسؤولية الكاملة عنها وتحوز ثقة المجتمع العالمي بنطاقه الأوسع."^(٣)

(١) حسن نافعة ، العرب وإصلاح مجلس الامن ، المصدر السابق ، ص ص ١١٠-١١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الأمم المتحدة ، التقارير ومواد مرجعية في اصلاح الأمم المتحدة ٢٠٠٦ ،

الإصلاحات الإدارية ومن جملة ما أشار إليه التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة من الفريق الرفيع المستوى هي^(١):

١. ينبغي أن ينشأ مجلس الأمن، متصرفاً بموجب المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة ويعد التشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة لبناء السلام وأن تتمثل المهام الرئيسية للجنة ببناء السلام في تحديد البلدان التي تمر بفترات عصيبة وتواجه خطر الانزلاق إلى انهيار بناء الدولة فيها، والقيام بالاشتراك مع الحكومة الوطنية بتنظيم مساعدة سبابة في منع هذا الخطر من حدوثه، والمساعدة في تخطيط عمليات الانتقال بين الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والقيام على وجه خاص بحشد جهود المجتمع الدولي للمشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبالإبقاء على هذه الجهود أطول مدة تدعو إليها الحاجة، وأن تراعى في التكوين الدقيق للجنة بناء السلام ونظامها الداخلي وتسلسلها الإداري، وهي أمور سيلزم البت فيها، المبادئ التوجيهية الآتية:

(أ) أن تكون لجنة بناء السلام صغيرة الحجم بشكل معقول.

(ب) أن تجتمع في أشكال مختلفة، للنظر في مسائل السياسة العامة وكذا في استراتيجيات كل بلد على حدة.

(ج) أن يرأسها لمدة لا تقل عن عام وربما أكثر من عام عضو يوافق عليه مجلس الأمن.

(د) أن يمثل فيها، إلى جانب مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

<http://www.un.org/arabic/reform/investing-in-un.html>

(١) نقلا عن: الأمم المتحدة، تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ رقم الوثيقة A/59/565. وفي كلمة الأمين العام للأمم المتحدة السابق أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أوضح أننا نواجه لحظة حاسمة فيما يتعلق بالأمم المتحدة، ولا سيما التطلع الوارد في الميثاق إلى توفير الأمن الجماعي للجميع. ووجهت الانتباه إلى الخلاقات العميقة فيما بين الدول الأعضاء بشأن طبيعة التهديدات التي نواجهها ومدى ملائمة استعمال القوة من أجل التصدي لتلك التهديدات، ودعوت الدول الأعضاء إلى قبول التحدي المتمثل في زيادة فعالية الأمم المتحدة. واختتمت كلمتي بالإعلان عن اعترامي الدعوة إلى تشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة تزويدي بوجهة نظر مشتركة وشاملة بشأن طريق المستقبل فيما يتعلق بمسائل خطيرة. فطلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أناند بنيراتشون رئيس الوزراء السابق لتايلند، أن يترأس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي ضم الشخصيات البارزة التالية من جميع أنحاء العالم الذين يمثلون نطاقاً عريضاً من الخبرة والخبرة الفنية وهم: روبرت بادنتير (فرنسا)، خوانيو كليمنته باييا سواريس (البرازيل)، غرو هارليم بروننتند (النرويج)، ماري تشينيري - هيس (غانا)، غاريث إيفنز (أستراليا)، ديفيد هاناي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، إنريكه إيفليسياس (أوروغواي)، عمرو موسى (مصر)، ساتيش نامبيار (الهند)، ساداكو أوغاتا (اليابان)، إيفجينى براكوف (الاتحاد الروسي)، تشيان تشينيشن (الصين)، سالم أحمد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نفيس صادق (باكستان)، ريت سكروفت (الولايات المتحدة الأمريكية). المصدر: المصدر نفسه.

الوجه

مناسب

(أ)

العروض

العامة

(ب)

العلمي

(ج)

الضمان

الوساطة

التول

(د)

الطاقة

ل

التحقيق

تعد

الأعد

البيئية

٤٦ و

الوقت

السياسي

سنة

وآ

الاصلاح

السياسة

السياسة

7345

57/387

(هـ) أن يدعى إلى الحضور فيها ممثلون وطنيون للبلد محل النظر.

(و) أن يمثل في اجتماعاتها المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، وعند الاقتضاء، رؤساء مصارف التنمية الإقليمية، بمسؤولين كبار مناسبين.

(ز) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو البلدان المانحة الرئيسية، وكذلك ممثلو البلدان الرئيسة المساهمة بقوات عندما تكون مشاركتهم مناسبة.

(ح) أن يدعى إلى المشاركة في مداولاتها ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما تكون هذه المنظمات ذات نشاط فعلي في البلد المعني.

٢. المنظمات الإقليمية:

في ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية^(١) فقد قدم التقرير مجموعة من الرؤى ولعل أهمها:

(أ) أن يتم توسيع نطاق التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ويمكن إضفاء صفة رسمية على هذا التشاور، عبر التعاون في اتفاق يغطي مسائل من قبيل اجتماعات رؤساء المنظمات، وزيادة تواتر تبادل المعلومات والإنذار المبكر، والتدريب المشترك للموظفين المدنيين والعسكريين، وتبادل الأفراد داخل عمليات السلام.

(ب) أن تلتزم البلدان المانحة، في حالة القدرات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، بعملية دعم متواصل لبناء السلام تمتد ١٠ سنوات، ضمن الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي.

٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢)

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور قيادي في مجالي وضع القواعد التنظيمية والتحليل في وقت يكثر فيه النقاش حول أسباب التهديدات الكثيرة التي نواجهها وما بين تلك التهديدات من روابط. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة معنية بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتهديدات الأمنية.

٤. الأمانة العامة

وفيما يتعلق بالأمانة العامة فقد قدم التقرير المقترحات الآتية^(٣):

لمساعدة الأمين العام، ينبغي إنشاء منصب إضافي لنائب الأمين العام يكون شاغله مسؤولا عن شؤون السلام والأمن و ينبغي تزويد الأمين العام بما يحتاجه من موارد لأداء مهام منصبه على

(١) نقلا عن: الأمم المتحدة، تقرير الفريق رفيع المستوى للأمين العام، المصدر السابق.

(٢) نقلا عن: المصدر نفسه.

(٣) نقلا عن: المصدر نفسه.

الغذاء ، فالامم المتحدة تعاني من ازمة مالية مستمرة ، وان هذه الازمة بدأت في الستينيات من القرن الماضي وما تزال مستمرة ، نتيجة القصور والخلل في سياسات التمويل والانفاق ^(١) ، فقد ارسل ممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة منذ ان نشأ الخلل المالي في ستينيات القرن الماضي لولايز ستيفنسن في عام ١٩٦٤ مذكرة اشار فيها الى "تواجه الامم المتحدة أزمة مالية ودستورية يحلها ، هذا لو اريد للمنظمة ان تواصل العمل كجهاز فعال ، ولايمكن تجاهل الميثاق ، ولايمكن للأيمان ان يهتز ولابد من الوفاء بالالتزامات ، ولابد من دفع الفواتير" ^(٢).

كانت ميزانية الامم المتحدة العادية في فترات سابقة تبلغ ١.٣ مليار دولار سنويا بينما كانت العسكرية العالمية تبلغ ٨٠٠ بليون دولار سنويا ، كما ان ميزانية مجلس التعليم في مدينة نيويورك تتجاوز ميزانية المنظمة الدولية برمتها ^(٣) ، يضاف الى ذلك ان تأخر تسديد الدول الاعضاء التزاماتها المالية اثر وبشكل مباشر في عمل المنظمة اذ بلغت المستحقات على الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٥ الى ٣٨% من مجموع المستحقات على الدول الاعضاء اي ٦٩٠٠.٩ مليون دولار والتي حصتها تقدر ب ٢٢% من ميزانية الامم المتحدة اي ما يقارب ٤٣٩.٦ مليون دولار ^(٤). الامر الذي دفع الى المطالبة باصلاح نظام الميزانية ودفع المستحقات المالية المترتبة على الدول لان يؤثر سلبا على عمل المنظمة الدولية ، وكان اتجاه الاصلاح في ذلك الوقت يتجه الى ضرورة اجراء اصلاح مالي فضلا عن الاداري.

اما ميزانية الامم المتحدة في الوقت الحاضر فقد اشار مندوب الولايات المتحدة في المنظمة للاصلاح جوزيف ام. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ الى ان ميزانية الامم المتحدة قد نمت بشكل كبير جدا من ٢.٦ مليار دولار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٢ الى ٥.٤ مليار دولار في ٢٠١٠-٢٠١١ وهذه النمو في الميزانية فاق النمو في ميزانيات جميع الدول الاعضاء تقريبا في المنظمة ، ويشار الى الاسباب التي ادت الى نمو ميزانية الامم المتحدة هو زيادة عدد الوظائف التي نمت

(١) حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن المصدر السابق ، ص ٤١٧.

(٢) منظمة الامم المتحدة ، الفصل الخامس : هل تستحق هيئة الامم المتحدة ما ينفق عليها من اموال ، متاح على الموقع

www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5-txhtml

(٣) المصدر نفسه.

Blanchfield, United Nation Reform: U.S. Policy and International Perspectives. CRS

Report, January 22, 2007 .P.P.1.Avaliable at: <http://www.fas.org/spp/crs/row/RL33848.pdf>

كبر من ٨٩٨٩ في المدة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ١٠٣٠٧ في المدة ٢٠١٠-٢٠١١ ، مما يستدعي معالجه عاجله لهذه المسألة التي تؤثر بشكل كبير على واقع وعمل المنظمة على حد قوله^(١).

لما رؤية الامين العام الحالي بان كي مون حول موضوع اصلاح منظمة الامم المتحدة فقد تخصص في عام ٢٠١٠ مجموعة من المقترحات ولعل اهمها^(٢):

١. اصلاح الادارة العامة والامانة العامة.
٢. اصلاح الميزانية من خلال تقديم كشوفات ماليه من قبل اجهزة المنظمة والهيئات التابعة لها، كما اقترح الامين العام بان كي مون خفض ميزانية المنظمة الدولية اذ اشار الى " علينا ان نكون واقعيين بشأن المناخ الاقتصادي الحالي ، حتى الدول الاغنى من العالم تشد احزمتها وتقلص ميزانيتها"^(٣).
٣. اصلاح مجلس الامن ، من خلال توسعة اعضاء مجلس الامن.
٤. ضرورة واستمرار برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق غاياته.

ان كل هذه الرؤى والمقترحات حول اصلاح الامم المتحدة لا ترتقي الى مستويات عددها مقترحات اصلاح بقدر ما هي مقترحات شكلية تطيل من عمر المنظمة الدولية وتبقيها على وضعها الحالي ، عاجزه عن تحقيق رؤى وتطلعات دول العالم الثالث (عالم الجنوب) التي تعد من اكثر دول العالم تضرراً بقرارات هذه المنظمة واجهزتها لاسيما مجلس الامن ، لهذا فان مقترح اصلاح مجلس الامن غير مجدي ، فضلا عن ذلك ان المقترحات الاخرى حول الاصلاح قد لا تجدي نفعا ولا تحقق القادة المرجوة ، نتيجة تسلط الدول الكبرى على هذه المنظمة واحتفاظها بـ " الفيتو" على كل قرار يمكن ان يعارض سياساتها ومصالحها.

(١) Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the United Nations, to the Fifth Committee on the UN Budget, U.S. Mission to the United Nations, New York, NY, September 29, 2011, Available

<http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/c45081.htm>

(٢) Lusía Blanchfield, OP.Cit .P.P. 6-7.

http://www.alquds.com/news/article/view/id/247

المحور الثالث: الرؤية الامريكية للأصلاح

تختلف الرؤى الدولية حول أصلح منظمة الأمم المتحدة تبعاً لمصالح الدول فرؤية الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة المهيمنة على النظام الدولي بعد تفكك الأتحاد السوفيتي تختلف بطبيعة الحال عن رؤية الصين وروسيا للأصلاح وغيرها من الدول (١).

تشهد منظمة الامم المتحدة حالة من القلق قلما شهدتها في تاريخها منذ نشوءها عام ١٩٤٥ فقد كان للولايات المتحدة دور كبير في تأسيس منظمة الامم المتحدة ، وقد اسهمت عوامل عدة في ابراز فاعلية الدور الامريكي في تأسيس هذه المنظمة منها الحياد الذي هيئ لها فرصة التخطيط المتأني لمراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية فضلاً عن أدراك غالبية الدول الفاعلة في النظام الدولي انذاك الدور الحتمي والمؤثر للولايات المتحدة لهذا لم يكن من المصادفة أن يكون اعلان تأسيس المنظمة الدولية في واشنطن في يناير ١٩٤٢ ، وان يتم عقد المؤتمر التأسيسي المنشأ للامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، ولهذا فقد أصبحت مدينة نيويورك هي المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة ، يضاف الى ذلك ايضاً فقد عملت الولايات المتحدة على تفعيل نشاط الكثير من المنظمات الاقليمية للبدء في تشكيل منظمة جديدة (٢) وحتى هذا اليوم مازالت الولايات المتحدة تؤثر في عمل المنظمة الدولية لا سيما بعد تهديد المندوب الامريكي السابق لدى هذه المنظمة الدولية جون بولتون بوقف دفع المستحقات الامريكية للامم المتحدة اذا لم تأتي الاصلاحات على ما يطمح إليه.

وتمثل مستحقات الولايات المتحدة ٢٢% من موازنة الامم المتحدة، مما دفع بالامين العام السابق للمنظمة كوفي عنان الى تحذير الدول الاعضاء من مخاطر هذا الوضع الذي سيؤثر تأثيراً كبيراً في عمل المنظمة الدولية، وقد اعلن جون بولتون عزمه على مواصلة المساعي الرامية الى اعادة هيكلة المنظمة الدولية بعد انتقاداته المستمرة لها منذ مدة طويلة، كما اكد انه سيسعى للحصول على ضمانات كي يشغل الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن مناصب في مجلس جديد لحقوق الانسان يحل محل مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، ولقيت مبادرة بولتون انتقادات شديدة من بعض

(١) للاستزادة حول موقف الصين من اصلح الامم المتحدة ينظر بالتفصيل : ورقة الموقف الصيني حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة - وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ، ٢٠٠٥/٦/٧ متاح على الموقع : <http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/> ، كما بالنسبة لموقف دول الاتحاد الأوروبي حول عملية الاصلاح ، فنول الاتحاد لها اكثر من ١٣% من الاصوات في الجمعية العامة. وتسهم في ٣٨% من ميزانية الامم المتحدة ، الرؤية الأوروبية للأصلاح تقوم على اصلاح الادارة وبعثهم ان الاصلاح الاداري من قدرة الامم المتحدة على التطور ، المصدر : Lusla Blanchfield, OP.Cit .P16.

(٢) د.حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن المصدر السابق ، ص ص ٥٩-٦٤ والاستزادة ينظر المصدر نفسه.

الدبلوماسيين في الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان بوصفه انه لفتت الى ان ادارة بوش تريد ضمان عدم حرمان الولايات المتحدة مرة اخرى من عضوية الهيئة الرئيسية لحقوق الانسان في الامم المتحدة عام ٢٠٠١ فضلاً عن ان الرئيس جورج بوش الابن ورفيقه اعلنوا موت الامم المتحدة قبل تسيثها وتجاوز شرعيتها اثر اعلان الحرب على العراق دون موافقتها، بالمقابل هنالك من يصور بان حق الامم المتحدة اصبح كبيراً بعد انتهاء الحرب الباردة (١).

ولكن ذلك حسب رأي الأمين العام السابق للامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٣ لم يضعف المنظمة عولة (٢): ان بعض الدول تفكر وتعتقد انها تستطيع ان تذهب الى الحرب بدون مجلس الأمن والامم المتحدة، لكن الواقع يقول غير ذلك، فالذي ذهب الى الحرب بلا امم متحدة رجح يطلب حضور الامم المتحدة لفترة ما بعد الحرب، فهذه سابقة وهي الفوضى ولكن لا يجب ان نتركهم هكذا بلا جواب... يجب ان نحمي نظام الامن الجماعي، ولا نترك الارضية والمشهد لأي طرف يجزب فيه آراءه وخياراته... طبعاً اذا كانت هناك اطراف لا تريد ان تعمل معنا، فهل يمكن ان نجبرهم على احترام الميثاق؟.

الاصلاح بنظر الولايات المتحدة مختلف مما هو عليه في الصين او الهند او غيرها، ولكن التأثير يطف على المنظمة الدولية من الولايات المتحدة الى الصين، فالتأثير الأمريكي وصل الى حد ان ستل الولايات المتحدة بولتون يهدد بوقف المستحقات المالية للامم المتحدة استناداً الى معايير القوة الأمريكية والتمويل الكبير للمنظمة الدولية، فالولايات المتحدة تعد الممول الاول لهذه المنظمة.

وقد يطرح سؤالاً مهماً ماذا تريد الولايات المتحدة من اصلاح الامم المتحدة؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن متقاربة في القوة والنفوذ ، اما الان فقد تحوت صورة العالم واصبح هناك قطباً واحداً هو الولايات المتحدة، لكن هناك دول عديدة حصلت على استقلالها ودول متوسطة تعد كبرى على الصعيد الاقليمي وتريد دوراً اكبر في ادارة الشؤون الدولية من قبها والمساهمة على المستوى العالمي ايضاً.

فالمشكلة مع تنامي النظام الاقليمي في مختلف اقاليم العالم لم يعد هناك سوى قطب واحد، ففي الوقت الذي تطالب به دول اقليمية كالمانيا والهند والبرازيل واليابان بتحقيق نوع من التوازن ينعكس في

١- عماد جاد، الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، (القاهرة: أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٢١٩.
٢- تشاري نارور الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، واشنطن علمت أن ذهابها للحرب بمفردها لا يمكنها من بناء السلام وحيدة، مجلة تشروق القطرية، لأحد ٢١/٣/٢٠٠٤.

بنية هيئة الامم المتحدة، تريد الولايات المتحدة الأمريكية ان يكون الاصلاح لمصلحتها وتقوية سياسة القطب الواحد.

ولكن وحسب المعلن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تحقيق اصلاحات "حقيقية" فكما تذكر السفيرة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة آن باترسون في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦ "ليس هناك شك في أن الأوان قد آن لإصلاح هذه المنظمة، فالولايات المتحدة ما زالت على استعداد للمساهمة بكل طريقة ممكنة في المهمة العظيمة التي أمامنا، مهمة ستجعل الأمم المتحدة أقرب لأن تصبح المنظمة التي تصورها مؤسسوها."^(١)

فالولايات المتحدة وكما يذكر أغلب سياسيوها انها أصبحت تحرز تقدماً كبيراً في المناقشات المتعلقة بالاصلاح فكما تذكر مساعدة وزيرة الخارجية السابقة كريستن سيلفربيرغ في ٢ ايلول/سبتمبر، ٢٠٠٥ "اننا نحرز تقدماً طيباً في مجال اصلاح الإدارة والموازنة، ومن الأهمية البالغة بمكان ان نتأكد من ان برامج الأمم المتحدة ستكون خاضعة للمحاسبة، وفعالة، وان نتيقن من ان موظفي الأمم المتحدة سيصبحون ملتزمين بأسمى المعايير الأخلاقية."^(٢)

كما تشير الأستاذة روث ودجوود (أستاذة كرسي إدوارد بيرلنغ للقانون الدولي والدبلوماسية ومديرة برنامج القانون الدولي والمنظمات في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوكينز بواشنطن) في ٨ ايلول ٢٠٠٥ الى انه "ينبغي على المرء الاحتراس منه في أي برنامج لإصلاح أكثر منظمات العالم شمولية هو الإفراط في طموحه محاولاً تحقيق المستحيل، فالإصلاح هو فن تحقيق الممكن، والأمم المتحدة غير مستثنية من هذه الحقيقة الأساسية. وينبغي أن تتجنب الجهود الإصلاحية، مثلها في ذلك مثل المنظمة نفسها، الوقوع في فخ الإفراط في قطع الوعود، ذلك أن قرار إصلاح مقترحاً ينوء تحت ثقل ما يزدان به من مئات الوعود بهدايا ترضي الجميع سيسقط من تلقاء نفسه تحت وطأة ثقلها"^(٣).

(١) آن باترسون، الولايات المتحدة تقدم اقتراحات لإصلاح الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، في ٢٤ حزيران/يونيو الأنترنات <http://usinfo.state.gov/utills/printpage.html>

(٢) كريستن سيلفربيرغ، إصلاح الأمم المتحدة بند هام في أجندة الولايات المتحدة بشأن الأمم المتحدة هذا العام، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، ٢ ايلول/سبتمبر، ٢٠٠٥،

<http://usinfo.state.gov>، و <http://usinfo.state.gov/utills/printpage.html>

(٣) روث ودجوود، الأمم المتحدة وعملية الإصلاح، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

<http://usinfo.state.gov/xarchives/xmlview.html?p=washfile-arabic&y=2005&m=September&x=20050908182341liameruoy0.7489435>

وترى الأستاذة روث وديجود ان اصلاح الأمم المتحدة جاء بناء على مجموعة تحديات وهي حقوق إنسان ، لأن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تم إنشاؤها لمراقبة تقييد الدول، تحولت على مر السنين إلى كرنفال من النقد السياسي اللاذع والنقاش المسرحي المتكلف ، فضلاً عن المسألة الأمم الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، ناهيك عن اصلاح ملاك الموظفين مع مسألة توسيع مجلس الأمن كما ترى الأستاذة روث وديجود أن هيكلية مجلس الأمن الدولي ستظل موضوعاً للنقاش والاضام الدائمين بين الدول الساعية إلى البروز السياسي الملحوظ، إلا أن السماح لهذا الموضوع بأن يحسب الشرط الضروري الذي لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة بدونه سيكون مجرد شرك وتحويل للانتباه، هناك مشكلات واضحة في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، فمجلس أمن أكبر من المجلس الحالي يحتاج إلى وقت أطول للتوصل إلى القرارات، وستستغرق المناقشات فيه فترة أطول... كما أنه من السهل أن تتحول النزاعات بين المناطق المختلفة بشأن مكافأة المقاعد الدائمة إلى خاصية ممزقة في سياسة الأمم المتحدة، مما يحول الانتباه عن الأزمات الحقيقية.

ان الرؤية الامريكية للاصلاح كما يشير مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية للاصلاح جيف ام. تورسيلا في ٢٩ ايلول ٢٠١١ الى " ان الولايات المتحدة لاتزال تؤيد وترحب بالجهود المبذولة على خفض ميزانية الامم المتحدة والى الدعوة الى التغيير في المنظمة " واستتبع قائلاً " هناك بعض التخفيضات على سبيل المثال في مجال خدمات المؤتمرات والغاء بعض الوظائف الشاغرة ... وتويات تاريخية ونحن نؤيد تأييداً كاملاً تلك المبادرات "(١)

ساعة الى ذلك فان الولايات المتحدة وحسب ما هو معلن ترى ان من الضروري ان يشمل الاصلاح التالي على ما سبق الاتي (٢):

١. الادارة والميزانية واصلاح الامانة العامة .
٢. الاشراف والمسؤولية المتزايدة في هيكلية ادارة الامم المتحدة.
٣. مراجعة تفويضات برامج الامم المتحدة او المهمات .
٤. الانضباط المالي ، فالولايات المتحدة الامريكية ترى من الضروري ان تكون عملية الاصلاح ضمن الميزانية النافذه للأمم المتحدة .

(١) Ambassador Joseph M Torsella, U.S. Representative for Management and Reform to the United Nations. Op.Cit..

(٢) Lusía Blanchfield, OP.Cit .P.P.11-13.

وعلاوة على ذلك، فقد تغير توسعة المجلس من القرارات التي يمكنه اتخاذها، فبعض الدول الساعية إلى الانضمام إليه كانت تمنع في استخدام القوة العسكرية لأي غرض، وبعضها الآخر يعارض التدخل في الحروب الأهلية على أساس سيادة الدولة، ولا تستطيع المنظمة نشر قوات حفظ سلام بدون تكليف وستصوت الدول في أحيان كثيرة بشكل ينسجم مع ما تعتبره مصلحتها القومية. وعليه، فإن إصلاح هيكلية المجلس بشكل غير متقن قد تقع فريسة لمبدأ "العواقب غير المقصودة" وينتهي به الأمر بأن يضعف من قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات، وقد تصبح العملية الديمقراطية القادرة على اتخاذ إجراءات فعالة، وحدها - في حالات إلحاحية أخلاقية أو عملية - أقل إلى رفع القضايا إلى مجلس أمن يكبله التردد في اتخاذ القرارات أو الآراء المتباينة، ومن المفارقات أن توسعة المجلس يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الإجراءات المتعددة الأطراف، وبالتالي يجب تقييمها بدقة.^(١)

أن الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الإصلاح للمنظمة الدولية تحدد سبعة أولويات:^(٢)

١. إصلاح الإدارة والميزانية
٢. إنشاء مفوضية بناء السلام.
٣. الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب.
٤. دعم برامج التنمية.
٥. دعم مبادرة الأمين العام بشأن إنشاء مجلس حقوق إنسان.
٦. دعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والذي تم أنشائه منذ فترة قصيره.
٧. إقامة مجلس أمن دولي على وفق النهج الأميركي، فالولايات المتحدة منقبلة لفكرة إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسعته كعنصر واحد في برنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة، وجاء في بيان الحقائق لوزارة الخارجية الأمريكية "نحن ننادي بنهج قائم على أساس المصالح يجب أن يكون الأعضاء المحتملون بموجبه على أعلى درجة من الأهلية، وذلك على أساس

(١) المصدر نفسه .

(٢) بيان حقائق لوزارة الخارجية، الولايات المتحدة تحدد سبع أولويات لإصلاح الأمم المتحدة، واشنطن، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي - وزارة الخارجية الأمريكية <http://digital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2005/09/20050912174752liameruoy0.664058.html>، وقارن: اسامة مرتضى باقر، الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة، المصدر نفسه ص ٢٢١-٢٢٢.

عوامل مثل: الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، الحجم الاقتصادي، عدد السكان، القدرة العسكرية، المساهمات المالية إلى الأمم المتحدة، الإسهام في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وسجلها في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية"، وفي حين أن توازن المجلس الجغرافي الكلي عامل يؤخذ بنظر الاهتمام، إلا أن الفعالية تظل المعيار لأي إصلاح.

إن معيار الإصلاح الحقيقي هو قدر مساهمة جميع الأطراف الدولية بالإصلاح، فالكثير من الدول لا توافق على أن تكون الأمم المتحدة ملحقاً بالسياسة الأمريكية الخارجية، إذ لا بد من عملية إصلاحية شاملة تلتنقي فيها الدول كافة ولا تتفرد بها الولايات المتحدة، إن التفرد في هذا المجال يخرج الأمم المتحدة عن أساس وجودها كممثل عن التنظيم الدولي ككل.

أخيراً فإن الولايات المتحدة الأمريكية غير مكترثة بموضوع إصلاح الأمم المتحدة وإصلاح أهم حاز فيها وهو مجلس الأمن، وإن المواقف الدولية من الإصلاح قد تكون في الغالب متفقه على ضرورة إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة، ولكن ذلك يتطلب إجماع دولي كامل وموافقة الدول الدائمة العضوية، وهذا ما أكد عليه الدكتور علي التريكي بقوله "البعض يرى أنه لا بد من أن يكون هناك إجماع دولي وليس عن طريق القرارات من الجمعية العامة، بحيث أنه حتى قرارات الجمعية العامة هي وفقاً للميثاق الحالي حتى لو ولو اتخذت قرارات هناك مواد في الميثاق تشترط موافقة الدول الدائمة العضوية بشكل أو آخر"^(١)، كما أن كثير من الدول الأوروبية هي مع زيادة بعض الأعضاء إلى مجلس الأمن ولكن بالصورة التي تقلب موازين القوى داخله، كما أن هنالك انقسامات كبيرة بين الدول الغربية والاسيوية حول موضوع الإصلاح.

الخبر الرابع: مستقبل إصلاح الأمم المتحدة

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة تعد من أعقد المسائل وأصعبها التي قد تواجه المجتمع الدولي، خصوصاً الأطراف الدولية وتقاطع المصالح فيما بين الكثير منها، فضلاً عن المنافسة الكبيرة فيما بين القوى الدولية، والتي من المتوقع أن تتصاعد فيما بين الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن تطبق وتفرض رؤيتها في الإصلاح انطلاقاً من مقومات القوة والقدرة

١- قناة الجزيرة، برنامج لقاء اليوم مع الدكتور علي التريكي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤/١٠/٢٠٠٩، متاح على الموقع التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841518BF-13CF-4D8D-AED4->

التي تتوافر عليها والصين والاتحاد الأوربي واليابان ، مع زيادة المشكلات في دول عالم الجنوب ، الأمر من شأنها ان تطرح تساؤلات حول مستقبل الأمم المتحدة.

لذا يمكن دراسة مستقبل الأمم المتحدة من خلال احتمالات ، فلاشك أن دراسة أي مشكلة من مشكلات العلاقات الدولية لا تكتمل بدون إعطاءها نظرة مستقبلية.

ومثل ما هو متعارف عليه فان "دراسة المستقبل ليست قراءة كفا أو طالع، بل أن دراسة المستقبل هي إلمة عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لإستبصار آفاق واتجاهات المستقبل وعوامل التغيير فيه بشكل كلي"^(١).

إن المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية وكذلك الباحثون في هذا المجال يسعون إلى تحقيق ثلاث أهداف وهي^(٢):

١- تشكيل تصور لما يمكن أن يكون عليه المستقبل، أو

٢- دراسة البدائل المحتملة للمستقبل، أو

٣- وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطويع التطورات لتتسجم مع تلك الخيارات.

كما ان الدراسة المستقبلية يجب ان تتحدد بمدة زمنية كأن تكون احتمالات المطروحة في المستقبل القريب وهو لمدة ٥ سنوات او المستقبل المتوسط وهو من ١٠-١٥ سنة او المستقبل البعيد من ٢٥-٥٠ سنة، وعليه فان الاحتمالات المطروحة في هذه الدراسة تتحدد بمدة المستقبل المتوسط

الاحتمال الأول: استمرار وضع الامم المتحدة الحالي

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض مؤداه استمرار الأوضاع الراهنة، وهو يمثل الاحتمال الأتجاني ولكن كما أن الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة الحاضر^(٣).

وبسبب استمرار الوضع الدولي على حاله ، واصرار الولايات المتحدة الامريكية على فرض رؤيتها في اصلاح المنظمة الدولية الذي يرافقه رفض دولي للرؤية الامريكية ، لذلك فان هذا المشهد يرى ان المنظمة ستبقى على وضعها الحالي ، وذلك يرجع الى الأسباب التالية:

(١) سمير غريب، ناقوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل؟ مجلة العربي، العدد (٤٩٩) (الكويت : وزارة الاعلام ، ٢٠٠٠) ص ١٦٤.

(٢) وليد عبد الحي، موسوعة العلوم السياسية، تحرير د. محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤) ص ٨٤.

(٣) خيرى الدين حسيب، (محرراً)، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ٨٦.

١. رغبة الدول الدائمة العضوية المحافظة على أمتيازاتها ولاسيما فيما يتعلق بحق النقض الفيتو.
٢. عدم ثقة بعض الدول الكبرى بالاتجاهات السياسية للدول التي يمكن ان تتضمن لمجلس الأمن، او للإجراءات التي ستتخذ القرارات فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولاسيما اذا كانت القرارات وفق الاغلبية ، مما يعطي حقوقا لدول العالم الثالث (دول عالم الجنوب) ، فضلا عن دول امريكا اللاتينية وهي اكثر من ١٣٠ دولة ممثلة في الجمعية العامة ، مما يجعل القرارات الصادرة في الغالب هي في مصلحة هذه الدول.
٣. ان مجلس الأمن يعد اهم اجهزة المنظمة الدولية نتيجة السلطات الاجرائية التي يمتلكها، ونتيجة الوضع الدولي القائم على سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي ، فان الولايات المتحدة الامريكية ستسعى الى ابقاء وضع مجلس الأمن على حاله ، ولأن المنظمة تعد انعكاس للبيئة الدولية السائدة. فان الدول الخمس الدائمة العضوية لها حق النقض ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية التي ترى من الضروري حماية نفسها وهذا يعني انها لن تتنازل عن حق النقض بسهولة^(١).

الاحتمال الثاني: الاصلاح الجزئي (التغيير الجزئي)

هذا المشهد يجمع ما بين فكرة الاصلاح وبقاء حالة التفوق ، ويتم ذلك من خلال اجراء تحريفي وضع المنظمة الدولية نحو زيادة اعضاء مجلس الأمن الدولي ، فضلا عن تعديل نظام التصويت والعمل على اجراء تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يرجع الى:

حوث تحولات في البيئة الدولية تتمثل ب بروز قوى دولية جديدة تتنافس مع الولايات المتحدة ، اي تحل الوضع الدولي ، نتيجة الضعف التدريجي للقوة الامريكية والذي جاء كما يذكر (بريجنسكي) نتيجة سوء القيادة الامريكية وعدم ادراكها واستثمارها للفرص التي اتاحت لها خلال عهد ثلاثة رؤساء (جورج أتش بوش وبيل كلينتون وجورج دبليو بوش) ، مما ادى الى تولد اتجاهات حوسياسية مضادة للولايات المتحدة الامريكية واهمها (اشتداد العداء للغرب في كل انحاء العالم الاسلامي ، تفجر الوضع في الشرق الاوسط ، سيطرة ايران على الخليج ، تقلب الاوضاع في

(^١)Thomas G. Weiss, The Illusion of UN Security Council Reform, The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, AUTUMN 2003 P.151. Available at: http://www.twq.com/03autumn/docs/03autumn_weiss.pdf

- باكستان ، والسخط الاوروبي من السياسة الامريكية ، والاستياء الروسي (١)، مما قد يفتح المجال لأطروحة نقل صلاحيات مجلس الامن الى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٢. حاجة الدول الدائمة العضوية لتمويل أنشطة الأمم المتحدة وذلك عن طريق اشراك اطراف دولية ذات امكانيات اقتصادية كالمانيا واليابان .
٣. زيادة المشكلات الدولية نتيجة عدم التمثيل لكثير من الدول في مجلس الأمن وفي صياغة القرارات ذات الشأن ، مما يفرض على الدول الدائمة العضوية اشراك اطراف دولية لها تأثير في حم الصراعات ، وتحديدأ في مناطق مهمة غير ممثلة مثل القارة الافريقية.
٤. يمكن إجراء بعض التعديلات على الميثاق وهو امر وارد نتيجة قصور بعض البنود وحاجة الدول الكبرى لتعديلها.

الاحتمال الثالث: الأستمرارية والتغيير في وضع المنظمة الدولية

- يفترض هذا الاحتمال الجمع ما بين استمرار وضع المنظمة الدولية على حاله وما بين التغيير نتيجة حاجة الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية للتغيير ، وذلك نتيجة ادراك الدول لأهمية اصلاح الأمم المتحدة وعدم التمسك بالنظام الأساسي الذي انشأت عليه ، وهذا ليس نتيجة رغبة الدول الكبرى بأحداث نوع من الأستقرار والتوازن في النظام الدولي فقط ، بل حاجة هذه الدول لأنجاز اهدافها ومصالحها ، ولعل أهم ما يدعم هذا المشهد:
١. حاجة الولايات المتحدة لدول ذات القدرات الأقتصادية لدعم عمل الأمم المتحدة، ولفرض رؤيتها الخاص بالاصلاح.
٢. عدم قدرة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الأستمرار بأدارة العالم في ضل عصر المعلوماتية وانتشار المشكلات الدولية ، فضلا عن عدم ثقة الكثير من شعوب وحكومات دول العالم بالقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن ، مع كثرة الأنتقادات التي توجه وبأستمرار للمنظمة الدولية.
٣. حاجة الولايات المتحدة بالأستمرار بقيادة العالم في ظل نظام تكون هي المحور الأساسي فيه ولا يتحقق ذلك بدون اشراك أهم شركاء الولايات المتحدة ولاسيما اليابان والمانيا اللتان تتمتعان بقدرات أقتصادية عالية ، فالعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تتجه نحو قوة الأقتصاد لا قوة السلاح مع أهميته .

(١) زيبقيو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ، ترجمة عمر الايوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٧) ص ص ١٨٦-١٨٧.

ويمكن القول ان الاحتمال الاول (الاستمرارية) هو الاحتمال المرجح لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بقاء المنظمة الدولية على هذه الشاكلة ، فهي لا تسعى في برنامجها الاصلاحى المقترح ان تحل مشكلاتها بصورة جذرية ، أي انها تريد ان تبقى المنظمة الدولية ضعيفة حتى يسهل توجيهها بالوجهة التي تراها ، لذلك فان من الخطأ القول ان الامم المتحدة ضعيفة او مهمشة، وانما هي محجمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول العالم الاخرى.

الخاتمة والاستنتاجات:

لاشك ان المنظمة الدولية تعد انعكاس للبيئة الدولية ، فالوضع الدولي السائد هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية ، واصبحت بمقتضى ذلك الأمم المتحدة اداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ،فاذا ما عارضت ميثاق الأمم المتحدة سياسة معينة تتبعها الولايات المتحدة تتجاهل الاخيرة المنظمة الدولية ،فليها القدرة على تطويع المنظمة الدولية .

ولكن الرغم من ذلك فان مقتضيات المرحلة الدولية الراهنة تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية اجراء اصلاحات في مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة والجوانب الادارية والمالية على ان لا يتعارض مع المصلحة الأمريكية ، فللولايات المتحدة الأمريكية مصلحة بادخال المانيا واليابان لمجلس الأمن وذلك للقدرة الاقتصادية والمالية التي يتمتعان بها ومن غير المحتمل ان تقف اليابان المانيا بالصد من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بالمستقبل ، كما ان هنالك مصلحة بادخال مصر لمجلس الأمن ، وهذا يرجع الى الأهمية المركبة لمصر فهي مؤيد للسياسة الأمريكية ولها موقف معتدل من الصراع العربي الإسرائيلي ، ناهيك عن انها تمثل العالم العربي والأسلامي ، اضافة لقارة افريقيا غير الممثلة في مجلس الامن .

ان الأصلح الجاد للمنظمة الدولية لا يتم الا بنقل صلاحيات مجلس الأمن الى الجمعية العامة وجعل قراراتها هي الملزمة ، لان جميع الدول ممثلة بها ، كما ان النظام الدولي لم يعد يحتمل تغييرات اخرى او ازمان اخرى ، فدول العالم الثالث اصبحت حقل تجارب لاسلحة واستراتيجيات الدول الكبرى مما ادى الى ردة فعل متأزمة لدى دول العالم الثالث، فضلا عن ازمة الثقة بين الدول الكبرى في مجلس الامن ، لتباين المصالح والرؤى بشأن الكثير من المواقف ، لذلك فان الحل الاساس المطروح امام الدول الكبرى هو نقل صلاحيات مجلس الامن الدولي الى الصعية العامة في الامم المتحدة وجعل التمثيل في مجلس الامن يتم على دول اخرى وليس الدول الكبرى فقط ، وان يصبح هذا المجلس مجلس تنفيذي ينفذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وان يتم انهاء العمل بحق النقض الفيتو.

فحق النقض هذا اصبح جزءا لا يتجزأ من وسائل الدول دائمة العضوية لتحقيق الهيمنة وبالاخص من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا يكمن جوهر المشكلة . وبالتالي فان الاشكالية التي تواجه التيار المؤيد للاصلاح ، هو موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن حول مسألة زيادة عدد مقاعد مجلس الامن ومسألة توسيع حق النقض من عدد الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن قد لا ترحب في مسألة توسيع حق النقض ليمثل حيزا اخرى انطلقا من ان مصالحها الاستراتيجية تقتضي على ضرورة احتفاظها بمكانه متفوقة على باقي الدول الاخرى .

لهذا فان دول علم الجنوب وواقعها الحالي المتردي نتيجة الانقسام وعدم وجود ارادة سياسية موحدة لاحداث التغيير لاتستطيع ان تغير بواقع المنظمة الدولية الحالي ، لهذا فان الالية المتكاملة لاحداث عملية التغيير في المنظمة الدولية بتكوين رأي شعبي عالمي ضاغط ، مستفيد من التطور التكنولوجية يمكنه ان يؤثر على اتجاهات بعض الحكومات الراضية للتغيير مما قد يولد دافع للحكومات بالمحاولة لاجراء تغيير في واقع المنظمة الدولية . اما بالنسبة للاصلاحات الاخرى الادارية والمالية ، فان غالبية دول العالم تؤيد مسألة اصلاح اداري ومالي لمنظمة الامم المتحدة لان ذلك من شأنه ان يزيد فاعلية هذه المنظمة ، وبما ان الاصلاح في المنظمة الدولية يتجه في اطار هذا المحور من الاصلاحات والابتعاد عن الاصلاح شامل في المنظمة الدولية ووفق المستقبل المتوسط .

مقدمة

حدود

مفهوم

الإصلاح

وتطبيق

الاصلاح

والاقتراح

واوضاع

شعوب

الاساس

والحرمان

على هذا

، ١٩٥٠

حقق الا

الارضية

الهيئة الادارية